### طالب بإجراء الانتخابات البرلمانية وفق النظام والقانون

# الملتقى الوطني للإصلاح: عوار جسيم وعيوب جوهرية في سجلات الناخبين

أصدر الملتقى الوطني للإصلاح بياناً بشأن القيود الانتخابية مؤكدا الحرص على تعقب ودراسة التجاوزات التي لحقت وتلحق بالقيود الانتخابية عبر سنوات طويلة.

وأضاف البيان: تمكن الملتقى من الوقوف على عوار جسيم وعيوب جوهرية في سجلات الناخبين تجعلها غير معبرة عن إرادة الناخبين الحقيقية، بل تمثل هدماً مباشراً لبناء السلطة التشريعية وتكوينها، من خلال تسلل تجاوزات جسيمة تضرب التنظيم القانوني الذي جاء به القانون رقم 35 لسنة 1962 عرض الحائط، من خلال ممارسات مخالفة لأحكامه، من حيث مسك تلك السجلات أو تسجيل الناخبين فيها، أو تركها عرضة للتشويه عبر تجاهل تحديثها، أو التهاون والتفريط في مواجهة النقل لقيود الناخبين، أو تركها بلا تحديث سنوي كما يوجب القانون، عن قصد أو إهمال، مما جعل قيود الناخبين مليئة بالعيوب الجسيمة في بياناتها، ويصيبها بعوار دستوري وقانوني، لكون غالبيتها لا يعبر عن واقع وحقيقة انتماء الناخبين للدوائر الانتخابية، مع النقل المبرمج والمنظم الذي تتعرض له قيود الناخبين سنويا بلا تمحيص ولا تدقيق ولا تحقيق حسبما يتطلبه القانون.

وقال البيان: مما زاد حالة العوار في سجلات قيود الناخبين هو الحيلولة بين الناخب وقدرته على مراقبة القيود الانتخابية، بسبب النشر المتأخر لقيود الناخبين، وكذلك نشرها ببيانات ناقصة وغامضة خلافاً للدقة التي رسمها قانون الانتخاب، وترك الوفيات ومن فقدوا صفات الناخبين ضمن قيود الناخبين، وهو ما وصم قيود الناخبين بالعوار الجسيم الذي جعلها قيوداً غير موافقة إطلاقاً لمتطلبات القانون، ولا تعبر عنها لا حقيقةً ولا واقعاً، حافلة بكل أنواع الفرص لتكون تزويراً لإرادة الأمة.

واضاف: وهو ما حرص معه الملتقى الوطني للإصلاح للتصدي لها عبر فعاليات عديدة نوردها بالتقرير المرفق، واضعين الجميع أمام مسئولياتهم الوطنية والتاريخية، وصولاً لمنع إجراء الانتخابات البرلمانية على أساسها وهي المصابة بعوار جسيم بما ينال من الإرادة الحقيقة للناخبين والأمة. وتمثلت جهود الملتقى الوطني للإصلاح بما يلي: (التقرير) 25 أبريل 2020

تقرير بشأن حملة ضد العبث بالقيود الانتخابية

رغبة في تكريس كل ما يعزز الديمقراطية الكويتية، فقد نظمالملتقى الوطني للإصلاح خلال فبراير ومارس 2020 مجموعة من الفعاليات كما تعاون مع العديد من الأطراف لتحقيق هذا الهدف، حيث تم التركيز خلال هذين الشهرين للتأكيد على الالتزام بالقوانين المنظمة للعملية الانتخابية وخاصة ما يتعلق بالتحري عن صحة المعلومات المسجلة الخاصة بعملية نقل الأصوات بين الدوائر الانتخابية وكذلك المناطق وعناوين السكن المسجل عليها الناخبون، وقد قام الملتقى الوطني للإصلاح بالأعمال التالية:

أولا – بيان بشأن القيود الانتخابية (3 فبراير 2020):

إصدار « بيان بشأن القيود الانتخابية « بتاريخ 3 فبايير 2020يشرح المشكلة ويؤكد على مجموعة من المطالبات، وقد نشرته عدد من الصحف المحلية ومواقع التواصل الاجتماعي.

ثانيا – انطلاق الحملة:

1 – بيان صادر عن (جمعيات النفع العام تحذر من التلاعب بالقيود الانتخابية) عن 27 جمعية نفع عام، في يوم 5/2/2020 وقد نشرته معظم الصحف اليومية ومواقع التواصل الاجتماعي.

2 – إعداد فيلم فيديو قصير (العبث بسجل الناخبين.. عبث بإرادة الأمة) مدته (2.20) دقيقة، تم فيه شرح العبث بسجل الناخبين والنقل الوهمي للقيود، وقد تم نشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي يوم 8 فبراير2020

3 – مقالات كُتّاب لدعم الحملة: ساهم في دعم هذه الحملة مجموعة من الكتاب ومنهم:

4 – ندوة عامة بعنوان «العبث في قيود الناخبين تزوير لإرادة الأمة»نظمتها الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، شارك فيها: د.حسن جوهر، د.شيخة الجاسم، د.صالح السعيدي، بتاريخ 2020/2/11

5 – حلقة نقاشية بشأن الانتخابات: نظمتها جريدة الجريدة وأدارها المحامي حسين العبدالله، شارك فيها: د. محمد المقاطع والمستشار صلاح الماجد والمحامي عبدالرحمن البراك، طالبوا بمدونة تشريعية جديدة لتنظم العملية الانتخابية وضرورة تشكيل هيئة مستقلة للانتخابات، بتاريخ 2020/2/11

6 – فيلم كرتوني قصير: صدرعن جمعية الشفافية الكويتية بعنوان (عبث في سجل الناخبين من خلال نقل الأصوات بين الدوائر الانتخابية) وقد تم نشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي في فبراير 2020.

7 – ندوة عامة بعنوان (قيود الناخبين بين التزوير والتجريم):نظمتها كلية القانون الكويتية العالمية، شارك فيها د.فيصل الكندري و د.صالح السعيدي و أ.صلاح الجاسم، عقدت في مبنى الكلية يوم 2020/2/24

8 – البرامج الحوارية التلفزيونية: شارك أعضاء من الملتقى في مجموعة من البرامج الحوارية لشرح أسباب هذه الحملة التوعوية وأهدافها للجمهور.

ثالثا –خطاب موجه إلى وزير الداخلية :

تم توجيه مذكرة إلى وزير الداخلية من (35) شخصية من الرجال والنساء من جميع الدوائر الانتخابية الخمس، وموضوعها (مطالبة وزارة الداخلية بتطبيق قانون الانتخاب لتجنب الوقوع تحت طائلة القانون الجنائي)، تم تسليم المذكرة في تاريخ 10 مارس 2020، كما تم تسليم مذكرة شبيهة إلى ادارة شؤون المختارين بتاريخ 8 مارس 2020

رابعا – اعتراضات على قيود الناخبين:

وفقا للمادة (10) من القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة وتعديلاته، كان يجب على لجان قيد الناخبين في الجداول الانتخابية تلقى طلبات الإدراج والحذف في الجداول الانتخابية حتى نهاية دوام يوم الخميس 19 مارس 2020في مقر اللجان المختصة، ورغبة منالملتقى الوطني للإصلاحفي استكمال مسيرته لتنقية الجداول الانتخابية مما شابها من قصور وأخطاء، فقد تم إعداد مذكرات قانونية لتقديمها إلى المختاريات في اللجان المختصة في جميع الدوائر الانتخابية، مرفقة بكافة الإدلة على الأخطاء، لمساعدتهم على تصحيحها، ولكن الملتقى فوجئ بإغلاق المختاريات قبل الموعد المقرر قانونا، بسبب إجراءات الوقاية من كورونا كما أعلنت وزارة الداخلية، حيث قررت "تأجيل استقبال طلبات الإدراج والحذف في الجداول الانتخابية حتى إشعار آخر"، وبسبب ذلك عمل الملتقى على تقديم "إثبات حالة" لدى المخافر بأن مختارياتالمناطق مغلقة خلال الفترة القانونية للاعتراضات على قيود الناخبين، وكذلك اثبات عدم القدرة على الاطلاع على قيود الناخبين والخاصة بشهر فبراير 2020 لكونها غير معلقة أمام المختاريات ولا في مخافر الشرطة، وبالفعل تم اثبات الحالة في المخافر المرفقة:

خامسا – اقتراح بقانون بتعديل المواعيد المقررة في القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الأمة وتعديلاته.

وتأكيدا على أهدافالملتقى الوطني للإصلاح بإصلاح «ملف» قيود الناخبين، فقد بدأفي يوم 22 مارس 2020 التحضير للتحرك على تعديل قانون الانتخاب لمعالجة هذه الجوانب التي تم التحرك عليها مع وزارة الداخلية، وبالفعل تم صياغة اقتراح قانون لتعديل المادة (10) من القانون (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الأمة وتعديلاته، والخاصة بمواعيد تقديم الاعتراضات على جداول الناخبين أو تقديم الطعون فيها أمام القضاء.

مادة 10 مكرر

تدخل كافة المواعيد الواردة في المواد 9 و 10و11 و12 و13 و14 و15 من القانون على ترتيب ورودها في تلك المواد لمدة عشرة أيام، بحيث يبدأ سريان المواعيد المذكورة اعتبارا من أول يوم عمل تفتح فيه الدوائر الحكومية أبوابها للعمل بعد زوال أسباب تعطيل الدوائر الحكومية المتعلقة بالأخطار الناجمة عن وباء كورونا، حفاظاً لما هو مقرر في المواد المذكورة من مواعيد تقديم الاعتراضات على جداول الناخبين أو تقديم الطعون فيها أمام القضاء.

وقد تم التواصل مع عدد من أعضاء مجلس الأمة الموقرين، بهدف مناقشة الاقتراح فيأقرب جلسة ممكنة،حيث قدم اقتراح القانون كلا من: عبدالله الكندري، أسامة الشاهين، مبارك الحجرف، عبدالله فهاد العنزي، علي الدقباسي.

سادسا – الطعن أمام القضاء على حرمان الناخبين من الطعن على قيود الناخبين:

وتأكيدا على اصرار الملتقى الوطني للإصلاحمواصلة الجهود لتنقية كشوفات قيود الناخبين من الخلل والخطأ الذي يشوبها بهدف تصحيحها، باعتبارها مفتاح إصلاح العملية الديمقراطية الكويتية برمتها، وحيث ان قانون الانتخاب يحدد الفترة من 6 أبريل ولغاية 20 أبريل للطعون القضائية على قيود الناخبين، فقد بدأ الملتقى بصياغة صحف الدعوى للطعن أمام المحكمة الكلية في قيود الناخبين في الدوائر الخمس، خاصة مع عدم التمكن من تقديم الطعون إلى اللجان الانتخابية في مواعيدها القانونية، كما أسلفنا في البند (رابعا)، وبالتنسيق مع المحكمة الكلية التي لا تستقبل صحف الدعاوى بسبب الوضع الصحي وكذلك التنسيق مع وزارة الداخلية، فقد تم اعتماد تقديم صحف الدعوى في المخافر التابعة لوزارة الداخلية واستلام وصل منها، لتحيلها بدورها إلى المحكمة الكلية، فكان تقديم صحف الدعوى.

وختم البيان : بهذه الأعمال يكون الملتقى الوطني للإصلاح قد وضع كافة الأطراف المعنية أمام مسؤولياتها، بدء من وزير الداخلية والمختارين وإدارة الانتخابات لتصحيح الأخطاء الكثيرة على جداول الناخبين، ومرورا بأعضاء مجلس الأمة لتعديل التشريع المعني بالانتخابات، وانتهاء بمرفق القضاء الذي نأمل منه أن يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح، فكل ما يريدهالملتقى الوطني للإصلاح هو أن تجرى الانتخابات البرلمانية وفق النظام والقانون المقررين لإضفاء المصداقية على العملية الديمقراطية، والتي لن تكتمل بهذا التصحيح على جداول الناخبين فقط، بل هناك سلسلة من الإصلاحات التي نركز عليها في رسالتنا، بدأناها في إعداد اقتراح قانون لإنشاء الهيئة الوطنية العليا للانتخابات، وسنتبعها بفتح ملفات أخرى القصد منها تعزيز الديمقراطية الكويتية.

## مقالات لدعم الحملة

| اسم الكاتب | عنوان المقال | التاريخ | الناشر |
|---|---|---|---|
| د.محمد المقاطع | سجل الناخبين.. وتزوير ارادة الأمة | 2020/2/5 | جريدة الجريدة |
| د.موضي الحمود | صوتك في المزاد الانتخابي | 2020/2/5 | جريدة القبس |
| د.حسن جوهر | سجلاتنا الانتخابية مزورة | 2020/2/9 | |
| د. غانم النجار | لا بد من إصلاح نظام الأنتخابات | 2020/2/10 | جريدة الجريدة |
| د. غانم النجار | نظام انتخابي مترهل بحاجة إلى اصلاح | 2020/2/12 | جريدة الجريدة |
| احمد الصراف | القيود الانتخابية.. والتطهير العرقي | 2020/2/16 | جريدة القبس |
| سعاد المعجل | العبث في قيود الناخبين | 2020/2/17 | جريدة القبس |
| د.محمد المقاطع | طعن الجنسية وعبث القيود... وخريطة المصالحة الوطنية | 2020/2/19 | جريدة الجريدة |

## إثبات حالة لاعتراضات على قيود الناخبين

| اسم المخفر | البيانات | التاريخ |
|---|---|---|
| مخفر الفراونية | دفتر بلاغات 1 / رقم القيد 2 / صفحة 124 | 2020-3-17 |
| مخفر العمرية | دفتر بلاغات 1 / رقم القيد 2 / صفحة 78 | 2020-3-17 |
| مخفر الزهراء والشهداء | دفتر بلاغات 1 / رقم القيد 1 | 2020-3-17 |
| مخفر السرة | رقم القيد 2 / صفحة 90 | 2020-3-19 |
| مخفر كيفان | دفتر بلاغات 1 / رقم القيد 2 | 2020-3-19 |
| مخفر الفيحاء (الفيحاء) | دفتر بلاغات 1 / رقم القيد 2 / صفحة رقم 80 | |
| مخفر الفيحاء (النزهة) | دفتر بلاغات 1 / رقم القيد 3 / صفحة رقم 80 | |
| مخفر الفردوس | دفتر بلاغات 1 / رقم القيد 4 | 2020-3-19 |
| مخفر الشامية والشويخ | دفتر بلاغات 1 / رقم القيد 1 / صفحة 93 | 2020-3-19 |
| مخفر الصليبيخات والدوحة | دفتر بلاغات 1 / 2020 / رقم القيد 2 / صفحة 112 | 2020-3-19 |

## طعون أمام القضاء

| الدائرة | مقدم صحيفة الدعوى | التاريخ |
|---|---|---|
| الدائرة 2 | محمد المقاطع | 16 ابريل 2020 |
| الدائرة 2 | عبدالوهاب البناي | 16 ابريل 2020 |
| الدائرة 3 | عبدالمحسن مظفر | 16 ابريل 2020 |
| الدائرة 3 | يوسف الشايجي | 16 ابريل 2020 |
| الدائرة 3 | صلاح الغزالي | 16 ابريل 2020 |
| الدائرة 4 | عبدالرحمن الصقلاوي | 19 ابريل 2020 |
| الدائرة 1 | دلال النفيسي | 20 ابريل 2020 |
| الدائرة 5 | سالم العنزي | 20 ابريل 2020 |